

تعبير الرئيس ايزنهاور ، أن لا يجازى العدوان بمكاسب اقليمية . وقد تمت عملية الردع التي قامت بها الولايات المتحدة بفعالية غير معتادة بسبب التعاون الوثيق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وتم التوصل الى انسحاب القوات الغازية جميعا انسحابا كاملا ، واعيدت الحدود الى ما كانت عليه قبل الهجوم . وقد تمتعت الولايات المتحدة بمكانة ومنزلة رفيعتين في الشرق الاوسط لمدة سنة على الاقل بعد هذا الرد الناجح للعدوان . وانها لفظلة قاطلة ان حكومتنا لم تستخدم مركزها لتحقيق سلام قائم على العدل لكل الشعوب المشتركة في النزاع .

د - حرب ٥ - ١١ حزيران ١٩٦٧ - اكد الرئيس جونسون وحكومته واعادا التأكيد على مبدأ « السلامة الاقليمية لكل الدول » في الشرق الاوسط ، وذلك قبل وخلال وبعد معارك حزيران ١٩٦٧ . بيد أنه لم يكن هناك ، بمس الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية الذي خطط له جيدا ونفذ جيدا ، ما يشير الى أن هذا المبدأ سيطبق حفاظا على السلامة الاقليمية للدول العربية . وقد كانت النتيجة التي كان يمكن التنبؤ بها لهذا التعارض بين الكلمات والامعال هي فقدان حكومة الولايات المتحدة لقدرة كبير من الثقة بها . وكان الانجاز الرئيسي لحكومة اسرائيل في احتفاظها بالاراضي العربية المحتلة بدمم ضمنى من الولايات المتحدة هو خلق حركة مقاومة فلسطينية فعالة . ومن الواضح ، بعد أحداث حزيران ١٩٦٧ بما في ذلك خلق المزيد من اللاجئين الفلسطينيين ، أن كثيرين من الفلسطينيين لم يعودوا راغبين في تحقيق العدل لقضيتهم بالاعتماد على القانون الدولي ونزاهة وأمانة حكومة الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة .

ان من المناسب هنا أن نتساءل ما اذا كانت حكومة الولايات المتحدة قد اتبعت منذ حزيران ١٩٦٧ سياسات تؤدي فعلا الى السلام في الشرق الاوسط . ان تواطؤ الولايات المتحدة في الهجوم الاسرائيلي المسلح عام ١٩٦٧ يشكل في المدى البعيد تهديدا لدولة اسرائيل أكثر بكثير من العرب . فسيكون الجيل الجديد من العرب قادرا في المستقبل على استعمال المعدات الحربية المتطورة لأغراض الهجوم المسلح قدرة اسرائيل على ذلك في الماضي . وبالإضافة الى ذلك يستخدم الفلسطينيون الان أسلوب حرب العصابات الذي لا يمكن دحره

لم تحترم البنود البالغة الاهمية المتعلقة بالحدود اذ وسعت الحدود الجغرافية لدولة اسرائيل كما يوردها القرار عن طريق الغزو العسكري . وينص بند آخر من بنود القرار تحديدا على « الحماية المتساوية أمام القانون » لكل الاشخاص دون تمييز ديني . ويؤكد الفلسطينيون أن طبيعة اسرائيل كدولة صهيونية تتضمن تمييزا مستمرا ضد المسلمين والمسيحيين في القانون العام . وقانون العودة في رأيهم يوضح التمييز ضد الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين ، فبموجب بنود هذا القانون يملك اليهودي الذي ولد في واشنطن أو أي مكان آخر في العالم حقا قانونيا في « العودة » الى اسرائيل ، ولا يملك المسلم أو المسيحي الذي ولد في فلسطين حق العودة الى بلده بموجب القانون ذاته . ان أبرز معالم قرار التقسيم كما تبدو من منظار عشرين سنة مرت عليه هو أن القرار أسهم في النزاع المستمر في فلسطين والشرق الاوسط .

ب - اعادة اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم - حق الفلسطينيين في العودة أو التعويض معترف به بموجب الفقرة الحادية عشرة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ كانون الاول ١٩٤٨ . وقد أعادت الأمم المتحدة منذ ذلك الحين وحتى الان التأكيد على حق العودة أو التعويض المرة تلو الأخرى وكانت الولايات المتحدة تصوت الى جانب ذلك كل مرة . لكن الفلسطينيين لم يعادوا ولا هم عوضوا ، والفشل في وضع حقوق اللاجئين الفلسطينيين هذه موضع التنفيذ هو أحد اسباب عدم ثقة الفلسطينيين بالأمم المتحدة والولايات المتحدة . ومن المهم أن حكومة اسرائيل توصلت بالتفاوض عبر الدكتور ناحوم غولدمان الى اتفاقية تعويضات مع جمهورية ألمانيا الاتحادية وذلك للتعويض على املاك اللاجئين اليهود الذين مروا من الإرهاب النازي . واذا طبقت المعايير ذاتها التي وضعت في اتفاقية اسرائيل - جمهورية ألمانيا الاتحادية للتعويضات (« اتفاقية لوكسمبورج » للعام ١٩٥٣) على حكومة اسرائيل لصالح الفلسطينيين ، فان ذلك سيشكل تقدما حقيقيا من الحالة الراهنة ، حالة لا تعويضات ولا عودة للفلسطينيين .

ج - ايقاف غزو السويس (١٩٥٦) - عندما حصل الهجوم البريطاني - الفرنسي - الاسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦ ، شجبت حكومة الولايات المتحدة « الهجوم المسلح » وأمرت ، على حد